الأمم المتحدة

TD

مؤتمر الأمم المتحدة
للتجارة والتنمية

Distr.
GENERAL

TD/B/COM.1/29
24 August 1999
ARABIC
Original: ENGLISH

مجلس التجارة والتنمية

لجنة التجارة في السلع والخدمات، والسلع الأساسية
الدورة الرابعة
جنيف، ٢٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩
البند ٦ من جدول الأعمال المؤقت

تقرير مرحلي عن تنفيذ استنتاجات اللجنة وتوصياتها المتفق عليها

خلاصة

وفقا للفقرة ٢٤ من المبادئ التوجيهية بشأن كفالة وعمل الآلية الحكومية الدولية للأونكتاد، التي اعتمدها مجلس التجارة والتنمية في دورته التنفيذية السادسة عشرة (المقرر ٤٤٦ (د ت - ١٦) المؤرخ في ١٦ شباط/فبراير ١٩٩٨)، تقدم الأمانة طيه تقريرا مرحليا عن تنفيذ الاستنتاجات والتوصيات المتفق عليها الموجهة إلى أمانة الأونكتاد في الدورة الثالثة للجنة.

البند ٣ من جدول الأعمال:طرق ووسائل تعزيز استخدام الأفضليات التجارية من جانب البلدان النامية، وبخاصة أقل البلدان نموا، وطرق أخرى لتوسيع الأفضليات

١- *"ينبغي للأونكتاد أن يواصل تحليل أهمية مخططات نظام الأفضليات المعمم والأفضليات التجارية الأخرى بالاعتماد على شواهد محددة كمياً ومؤيدة إحصائيا. وينبغي له أن يعين المزايا الحقيقية التي يمكن الحصول عليها من الأفضليات التجارية"* [(١)]. [الفقرة ١٥]

٢- **الاجراء:** أعدت دراسة عن استخدام المخططات في إطار نظام الأفضليات المعمم. وقد تطلّب إعداد الدراسة وتحليل الفوائد المترتبة على الأفضليات التجارية استيفاء لقاعدة بيانات الأونكتاد بشأن نظام الأفضليات المعمم وذلك بأحدث البيانات التي وفرتها البلدان المانحة للأفضليات. وتطلّب ذلك بذل جهود ضخمة في التحقق من البيانات ووضعها في صيغة تتفق والنموذج اللازم لتقديم تقارير عن الاستخدام. وتتوافر أحدث البيانات عن نظام الأفضليات المعمم بالنسبة للبلدان التالية المانحة للأفضليات: كندا والجماعة الأوروبية واليابان والنرويج وسويسرا والولايات المتحدة الأمريكية. ويشكل إنشاء قاعدة البيانات هذه والحفاظ عليها واستيفاؤها شرطا أساسياً لإجراء العمل التحليلي والاضطلاع بالأنشطة الميدانية المتعلقة بنظام الأفضليات المعمم. ويحظى تعاون البلدان المذكورة أعلاه المانحة للأفضليات في توفير أحدث البيانات ببالغ التقدير. ومما يؤمل أن تسارع البلدان الأخرى المانحة للأفضليات إلى توفير أحدث بياناتها عن نظام الأفضليات المعمم.

٣- *"ينبغي للأونكتاد أن يواصل توفير التعاون التقني للبلدان المتلقية للأفضليات، ولا سيما أقل البلدان نموا وبعض البلدان النامية ذات الاقتصادات الهشة هيكليا أو سريعة التأثر، وذلك بغية زيادة استفادتها من الأفضليات التجارية. وينبغي أن يهدف مثل هذا التعاون التقني إلى تمكين هذه البلدان من تنظيم حلقات عمل والقيام بأنشطة إعلامية ومن أن تتولى هي نفسها تدريب مصدّريها "*. [الفقرة ١٦]

٤- **الاجراء:** خلال الفترة موضوع الاستعراض، لم تتمكن الأمانة سوى من تنظيم عدد محدود من الحلقات الدراسية، ويرجع ذلك بصورة رئيسية إلى نقص الموارد المالية اللازمة لتوفير المساعدة التقنية بشأن نظام الأفضليات المعمم وإلى الحاجة إلى موظفين إضافيين. وكانت هناك أيضا حاجة إلى تحديد الأولويات في استخدام الموارد من الموظفين، مع الاهتمام بتنقيح واستيفاء جميع أدلة نظام الأفضليات المعمم التي هي أساس الأنشطة الميدانية. وقد خضعت جميع أدلة مخططات نظام الأفضليات المعمم تقريباً لعملية تنقيح واستيفاء (انظر المرفق) وتم توزيعها على مراكز تنسيق نظام الأفضليات المعمم والوفود العاملة في جنيف. ونفِّذ عمل إضافي لتعزيز القدرة على المستويات الوطنية في مجال تدريب المصدرين عن طريق إنشاء موقع لنظام الأفضليات المعمم على شبكة "ويب"، على نحو ما يرد وصفه أدناه.

٥- *"وبالنظر إلى قيودها الادارية، تحتاج أقل البلدان نمواً إلى مساعدة تقنية مباشرة تستهدف تعزيز قدراتها في مجال الموارد البشرية من أجل الاستفادة على نحو أكفأ من الأفضليات الممنوحة في إطار نظام الأفضليات المعمم.*

ويلزم أن تشمل هذه المساعدة تقوية مراكز التنسيق القائمة لنظام الأفضليات المعمم أو المساعدة في إنشائها وتوفير المواد التدريبية". [الفقرة ١٧]

٦- **الاجراء:** أعدت الأمانة سلسلة **من** برامج الحاسوب التدريبية على هيئة عروض محوسبة (في برنامج "Powerpoint") متاحة على شبكة إنترنت وسيجري توزيعها بواسطة أقراص صغيرة وأقراص متراصة ذات ذاكرة مقروءة فقط على مراكز التنسيق في أقل البلدان نمواً خلال عام ١٩٩٩. وهذه المواد، إلى جانب الأدلة والمعلومات المتعلقة بمعدلات استخدام نظام الأفضليات المعمم على المستوى القطري، تشكل مجموعة مواد شاملة وضعت لتكون مادة تدريب أساسية في إدارة حلقات العمل المحلية.

٧- *"ينبغي للأونكتاد أن يتقصى الكيفية التي يمكن بها لاستخدام تكنولوجيات المعلومات الجديدة أن يزيد من فعالية التعاون التقني في مجالات نظام الأفضليات المعمم وغيره من الأفضليات التجارية. ويمكن توفير الكثير من خدمات المعلومات في إطار نظام الأفضليات المعمم والخدمات الاستشارية إلى حد ما على نحو سريع وفعال من حيث التكلفة لصالح المستخدمين النهائيين في البلدان النامية، وذلك انطلاقا من جنيف وعن طريق قنوات الاتصال مثل الإنترنت والبريد الالكتروني.* [الفقرة ١٨]

٨- **الاجراء:** تتوافر أدلة نظام الأفضليات المعمم المتعلقة بمخططات كندا والجماعة الأوروبية ونيوزيلندا وسويسرا عبر شبكة الانترنت على العنوان التالي:.http://www.unctad.org/en/techcop/trad0103.htm. وبينما يجري استيفاء الموقع الحالي على شبكة "ويب" بمنشورات جديدة، يجري الاعداد لإنشاء موقع جديد لنظام الأفضليات المعمم على شبكة "ويب" وسوف يكون متاحا بحلول منتصف أيلول/سبتمبر ١٩٩٩. وسيتضمن ما يلي: الأسئلة المتكررة عن نظام الأفضليات المعمم؛ وعروض معدة ببرنامج Powerpoint وقابلة للسحب من الشبكة بشأن مخططات نظام الأفضليات المعمم وقواعد المنشأ ومخصصة لاستخدامها من قبل مراكز تنسيق نظام الأفضليات المعمم لأغراض التدريب؛ وجميع الأدلة المتعلقة بمخططات نظام الأفضليات المعمم وقاعدة البيانات المتصلة بها؛ والدليل المتعلق بقواعد المنشأ بموجب نظام الأفضليات المعمم؛ وقاعدة بيانات يمكن البحث فيها عن المعلومات بشأن نطاق شمولية نظام الأفضليات المعمم للمنتجات أو تشمل المعدلات المطبقة بموجب شرط الدولة الأكثر رعاية ونظام الأفضليات المعمم. وسوف تتاح قاعدة بيانات استخدام نظام الأفضليات المعمم بكاملها على الخط مباشرة كي تطلع عليها مراكز التنسيق.

٩- *"وينبغي لأمانة الأونكتاد، عند الاضطلاع مستقبلا بالتحليل والتعاون التقني فيما يتصل بالأفضليات، أن تعمل على ضمان أن يظل هذا الجهد يكمل الأعمال الأخرى المنجزة في هذا المجال ويشكل قيمة مضافة لها.* [الفقرة ١٩]

١٠- **الاجراء:** تتميز أنشطة التحليل والتعاون التقني التي تضطلع بها الأمانة بدرجة عالية من التكامل، بما في ذلك مع الأعمال الأخرى ذات الصلة. ويتم ذلك عن طريق تبادل المعلومات والخبرات بين الموظفين بصفة مستمرة. وهناك تفاعل يومي بين الموظفين القائمين بالعمل التحليلي والموظفين المسؤولين عن أنشطة التعاون التقني، يجري

هؤلاء الموظفون اتصالات مستمرة مع موظفي نظام الأفضليات المعمم في البلدان المانحة للأفضليات والبلدان المتلقية لها.

البند ٤ من جدول الأعمال:مجال توسيع صادرات البلدان النامية في قطاعات خدمات محددة من خلال جميع أساليب التوريد المنصوص عليها في الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات، مع مراعاة ترابطها، ودور تكنولوجيا المعلومات والممارسات التجارية الجديدة

١١ - "ينبغي للأونكتاد، بالتعاون الوثيق مع سائر المنظمات الدولية ذات الصلة وفي حدود الموارد القائمة أن يضطلع بما يلي: [الفقرة ٢٢]

(أ) أن يعد، بالاشتراك مع منظمة التجارة العالمية، تقييما لتأثير عملية التحرير في إطار الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات على البلدان النامية؛

الاجراء: بعد مشاورات مع أمانة منظمة التجارة العالمية، تقرر أن تنتظر أمانة الأونكتاد وثيقة المعلومات الأساسية عن تقييم أمانة منظمة التجارة العالمية للمصالح الخاصة بالبلدان النامية، ولا سيما تلك المصالح المتصلة بأهداف المادة الرابعة من الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات، وفقا لما تنص عليه الفقرة ٢ من المادة التاسعة عشرة. وقدمت أمانة الأونكتاد إلى أمانة منظمة التجارة العالمية موجزا للنتائج التي توصلت إليها فيما يتعلق بتطوير قطاعات الخدمات في البلدان النامية كمساهمة في عملية التقييم التي تجري في مجلس التجارة في الخدمات التابع لمنظمة التجارة العالمية، كما أنها على استعداد لتقديم مزيد من العناصر والنتائج التي يسفر عنها عملها الجاري لتكملة العمل الذي اضطلعت به فعلا أمانة منظمة التجارة العالمية. ويشتمل العمل القطاعي للأونكتاد على فيض من البيانات والتحليلات الخاصة بقطاعات بعينها والتي تتصل اتصالا مباشراً بأهداف زيادة مشاركة البلدان النامية ووضع مبادئ توجيهية لجولة مقبلة من المفاوضات بشأن الخدمات. ولم تتفق الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية بعد على تعاون الأمانتين في إجراء تقييم مشترك؛ وبناء على ذلك، فإن موجز النتائج التي توصلت إليها أمانة الأونكتاد والمذكورة أعلاه سيتاح للجنة كوثيقة معلومات أساسية هي UNCTAD/ITCD/TSB/7.

(ب) أن يجري تحليلا منهجيا لتحديد الفرص الممكنة لتوسيع التجارة، بغية تيسير إعداد الطلبات في المفاوضات المتعلقة بالاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات؛

الاجراء: اضطلعت الأمانة بعمل تحليلي لتحديد الفرص الممكنة للتصدير في ستة قطاعات تتمتع فيها البلدان النامية بميزة نسبية ظاهرة أو محتملة، وبخاصة عن طريق حركة الأشخاص الطبيعيين، أي الخدمات المهنية وخدمات الأعمال التجارية مثل خدمات الحاسوب والخدمات المكتبية؛ والخدمات الصحية؛ والسياحة؛ والتشييد؛ والخدمات السمعية البصرية؛ والنقل. وترد أهم نتائج هذا العمل في الوثيقة TD/B/COM.1/28،

التي أعدت في إطار البند ٤ من جدول أعمال الدورة الحالية للجنة. كما أعدت الأمانة مواد أساسية لمساعدة البلدان النامية في تحديد القضايا الممكنة لجدول أعمالها الإيجابي المتعلق بالتجارة في الخدمات ولتيسير إعداد طلباتها في جولة المفاوضات المقبلة المتعلقة بالخدمات.

(ج) أن يحلل التطورات الحديثة على صعيد قضايا التجارة والمنافسة في قطاعات الخدمات؛

الاجراء: يرد التحليل في دراسة للتطورات الأخيرة في قطاعي السفر الجوي والسياحة اللذين يهمان البلدان النامية. وتستعرض الدراسة هياكل الأسواق والممارسات المانعة للمنافسة التي تظهر في قطاعي النقل الجوي والسياحة، من خلال التركيز أولاً على آليات التوزيع المستخدمة في قطاع السياحة، والعلاقة بين منظمي الرحلات/الوكلاء. كما تبحث التطورات على صعيد اتحادات بين شركات الخطوط الجوية ونظم الحجز بالحاسوب وتركز على قطاع الفنادق في البلدان المضيفة وعلى النظم المحوسبة للحجز بالفنادق. وتخلص الدراسة إلى أن البلدان التي يحدث فيها الجانب الرئيسي من السلوك المانع للمنافسة ليست بالضرورة نفس البلدان التي تعاني من الآثار المعاكسة المترتبة على هذا السلوك. كما تخلص الدراسة إلى أن البلدان النامية لا تستطيع في الوقت الحاضر أن تتصدى للممارسات المانعة للمنافسة بدون تعاون نشط من سلطات المنافسة في البلدان المتقدمة. وسوف تصدر الدراسة قريبا.

وقد عولجت قضايا سياسات المنافسة في قطاع الخدمات في اجتماعات عقدت مؤخراً. وأوصى فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بقوانين وسياسات المنافسة، في دورته الثانية المعقودة في الفترة من ٧ إلى ٩ حزيران/يونيه ١٩٩٩، بأن ينظر مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني باستعراض جميع جوانب مجموعة المبادئ والقواعد المنصفة المتفق عليها اتفاقا متعدد الأطراف من أجل مكافحة الممارسات التجارية التقييدية، المقرر عقده في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، ضمن جملة أمور، في قضايا سياسات المنافسة في قطاع الاتصالات وسياسات المنافسة وآثارها على الاصلاحات التنظيمية والتشريعية. وقد خصصت الندوة الثالثة المشتركة بين منظمة التجارة العالمية والأونكتاد والبنك الدولي والمعنية بسياسات المنافسة والنظام التجاري المتعدد الأطراف، المعقودة في ١٧ نيسان/أبريل ١٩٩٩، إحدى جلساتها لسياسات المنافسة والتطورات الأخيرة في قطاع الخدمات.

(د) أن يواصل العمل بشأن قاعدة بيانات التدابير المؤثرة في تجارة الخدمات بغية دعم البلدان التي ترغب في تنفيذها من أجل تعزيز قدرتها التفاوضية، وتقييم أدائها مع التركيز بصفة خاصة على الاستفادة من التطورات الحديثة في مجال تكنولوجيا المعلومات؛

الاجراء: تطبق التدابير المؤثرة في تجارة الخدمات كوسيلة لتعزيز الشفافية بين الشركاء التجاريين في مجال الخدمات. والغرض من هذه التدابير هو إتاحة الوصول السهل للمفاوضين والمسؤولين عن رسم السياسات ورجال الأعمال والأكاديميين إلى المعلومات القانونية المتصلة بالتدابير المطبقة على الخدمات وفقا لما هو

محدد في الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات. وتنظم المعلومات وفقا لما يلي: '١' البلد الذي يطبق التدبير؛ '٢' قطاع الخدمات أو القطاع الفرعي للخدمات المتأثر بالتدابير وفقا لما هو محدد في الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات والتصنيف المركزي للمنتجات؛ '٣' طريقة التوريد المتأثرة؛ '٤' نوع التدابير المستخدمة فيما يتعلق بالمادة السادسة الخاصة بالأنظمة المحلية، والمادة السادسة عشرة الخاصة بالوصول إلى الأسواق، والمادة السابعة عشرة الخاصة بالمعاملة الوطنية. وتتوافر قاعدة البيانات حاليا على هيئة أقراص متراصة ذات ذاكرة مقروءة فقط، مع مجموعة من تطبيقات برنامج ويندوز. وسيتسنى سحبها من موقع الأونكتاد على شبكة "ويب" بحلول نهاية عام ١٩٩٩.

(هـ) أن يساعد البلدان النامية، وبخاصة أقل البلدان نمواً، كنشاط ينفذ على سبيل المتابعة للاجتماع الرفيع المستوى بشأن المبادرات المتكاملة لتنمية تجارة أقل البلدان نمواً، في تحسين قدرتها التوريدية في مجال التجارة في الخدمات بطرق منها تنمية الموارد البشرية، وبناء القدرات المؤسسية، وإتاحة إمكانية الوصول إلى التكنولوجيات الجديدة ذات الصلة، ووضع تشريعات ملائمة؛

الإجراء: يضم المشتركون في البرنامج الأفريقي المنسق للمساعدة في مجال الخدمات عدداً من أقل البلدان نمواً في مرحلته الحالية. وقد حصل عدد آخر من أقل البلدان نمواً والبلدان النامية، ومنها الجزائر وكمبوديا ونيبال والأردن وفييت نام، على مساعدات في مجال الخدمات كجزء من عملية الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية. كما شارك الأونكتاد في تنفيذ مشروع وطني في تونس لتنمية قدرة ذلك البلد على تصدير الخدمات. وتمهيداً للمؤتمر الوزاري الثالث لمنظمة التجارة العالمية، نظم الأونكتاد حلقة عمل رفيعة المستوى لأقل البلدان نمواً تناولت المفاوضات في إطار الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات. وسيعالج المشروع الإقليمي لأفريقيا، الذي ينفذه برنامج الأمم المتحدة الانمائي ويشارك فيه الأونكتاد، موضوع التجارة في الخدمات.

(و) أن يواصل العمل المضطلع به فيما يتعلق ببرنامج المساعدة الأفريقي المنسق بشأن الخدمات وتوسيع نطاقه ليشمل بلداناً أفريقية أخرى مهتمة بالأمر؛

الإجراء: استهل الأونكتاد البرنامج الأفريقي المنسق للمساعدة في مجال الخدمات في عام ١٩٩٢ بهدف تعزيز قدرة البلدان المشتركة على رسم السياسات لتنمية قدرتها في مجال الخدمات كأداة من أدوات التنمية والتجارة. وقد استفاد أكثر من ٢٠ بلداً أفريقياً من هذا البرنامج الذي دخل حالياً في مرحلته الثالثة. وكانت المرحلة الثانية، التي شملت دراسات عن القطاعات المالية وقطاعات الاتصالات الأساسية الوطنية، قد اختتمت في اجتماع عُقد في موريشيوس في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨. وتشمل الأنشطة الجارية الإعداد لثلاثة اجتماعات دون إقليمية تعقد في أواخر عام ١٩٩٩، ويقدم فيها كل بلد مشترك دراسة واحدة على الأقل عن قطاع خدمات وطني. وستشمل الدراسات مجموعة واسعة من الخدمات، ومن بينها خدمات النقل الجوي والبري والبحري، والسياحة، والخدمات السمعية البصرية، والصحة، والطاقة والخدمات البيئية،

وخدمات قطاع الأعمال والتجارة الإلكترونية. وسيشمل العمل أيضاً إدماج البلدان المشتركة في قاعدة بيانات التدابير المؤثرة في تجارة الخدمات، وبحث عملية اتخاذ القرارات في نخبة من البلدان في مجال صياغة المواقف التفاوضية بشأن التجارة في الخدمات. ويتوقع أن تساعد هذه الحلقات الدراسية وأعمال المتابعة الخاصة بها بلدان البرنامج الأفريقي المنسق للمساعدة في مجال الخدمات على المشاركة بمزيد من الفعالية في المفاوضات المتعلقة بالتجارة في الخدمات وعلى تحسين تنسيق مواقفها على المستوى دون الإقليمي. ونظراً لتناقص الدعم المقدم من مصادر التمويل التقليدية إلى البرنامج الأفريقي المنسق للمساعدة في مجال الخدمات، يجري بذل الجهود للحصول على دعم من مانحين آخرين، بما في ذلك برنامج الأمم المتحدة الانمائي.

(ز) أن يشارك في مؤتمر دولي تنظمه في تونس المنظمة العالمية للسياحة من أجل النظر في سبل ووسائل تحسين العلاقة بين موردي الخدمات السياحية في البلدان النامية ووكلاء السفر في البلدان المستهلكة من أجل إقامة صناعة سياحية مستدامة؛

الإجراء: تعاونت أمانة الأونكتاد مع السلطات التونسية والمنظمة العالمية للسياحة في تنظيم المؤتمر وشاركت فيه. وقد أتاح المؤتمر إجراء حوار بين الخبراء المشتركين بهدف اقتراح حلول محددة للمشاكل الرئيسية التي تنشأ في مجال تقاسم الفوائد المترتبة على المعاملات التجارية الدولية في قطاع السياحة. وفضلاً عن ذلك، رأى المشتركون في المؤتمر أن جدول أعمال التجارة الدولية الحالي والمقبل، مثل المفاوضات الوشيكة بشأن التجارة في الخدمات، يتسم بأهمية حاسمة بالنسبة للشراكة بين القطاعين العام والخاص في بلدان المنشأ وبلدان الوصول على حد سواء. ودعي الأونكتاد والمنظمة العالمية للسياحة إلى العمل بالاشتراك مع البعثات الدائمة في جنيف ومع هيئات السياحة الوطنية لتحليل النهوج الممكنة لإعداد مرفق للاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات يتناول خدمات السياحة.

(ح) أن يعد، بالتعاون مع منظمة التجارة العالمية، قائمة بمعايير الاحتياجات الاقتصادية في جداول الالتزامات المحددة بموجب الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات، وأن يقترح سبلاً ووسائل لاضفاء درجة أكبر من الشفافية والقدرة على التنبؤ في تطبيق هذه المعايير؛

الإجراء: ستتاح للجنة قائمة بمعايير الاحتياجات الاقتصادية كوثيقة معلومات أساسية هي UNCTAD/ITCD/TSB/8.

---

(١) تشير أرقام الفقرات الواردة بين أقواس معقوفة إلى الفقرات الواردة في تقرير اللجنة عن دورتها الثالثة (TD/B/45/10-TD/B/COM.1/22).

المرفق

قائمة بمنشورات نظام الأفضليات المعمم، ١٩٩٨/١٩٩٩

رمز الوثيقة	اللغات	أدلـــة نظام الأفضليات المعمم (سنة الاصدار)
UNCTAD/ITCD/TSB/Misc.28	بالانكليزية فقط	دليل مخطط سويسرا (١٩٩٨)
UNCTAD/ITCD/TSB/Misc.29	بالانكليزية فقط	دليل مخطط النرويج (١٩٩٨)
UNCTAD/ITCD/TSB/Misc.42	بالانكليزية والروسية والفرنسية	دليل مخطط اليابان (١٩٩٨)
UNCTAD/TAP/163/Rev.13	بالانكليزية فقط	دليل مخطط الولايات المتحدة (١٩٩٩)[أ]
UNCTAD/TAP/247/Rev.3	بالإسبانية/الانكليزية/الروسية/ العربية/ الفرنسية	دليل مخطط كندا (١٩٩٨)
UNCTAD/TAP/133/Rev.7	بالإنكليزية/الروسية/الصينية/العربية	خلاصة قواعد المنشأ بموجب نظام الأفضليات المعمم (١٩٩٩)
UNCTAD/ITCD/TSB/Misc.48	بالانكليزية فقط	دليل مخطط نيوزيلندا (١٩٩٩)
UNCTAD/ITCD/TSB/Misc.50	بالانكليزية فقط	دليل مخطط الجمهورية السلوفاكية (١٩٩٩)
UNCTAD/ITCD/TSB/Misc.51	بالانكليزية فقط	دليل مخطط بولندا (١٩٩٩)
UNCTAD/ITCD/TSB/Misc.25/Rev.1	بالإسبانية/الإنكليزية/ العربية	دليل مخطط نظـــام الأفضليـــات المعمـــم للجماعـــة الأوروبيـــــة (١٩٩٩)

(أ) هذه الوثيقة تمهيدية، حيث إن العمل بمخطط نظام الأفضليات المعمم للولايات المتحدة ينتهي فـــي ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٩: وسوف تصدر طبعة منقحة حالما يتم تجديد المخطط.

- - - - -